الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

باردو في

عـــــدد

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
14	بتاريخ 2013/03/04	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يتعلق بالتعاون وأنشطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتونس** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
15	بتاريخ 2013/03/04	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية حول إحداث مراكز ثقافية وتسييرها وأنشطتها** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة الشؤون التربوية -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الشؤون التربوية
16	بتاريخ 2013/03/04	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على مذكرة اتفاق بين الجمهورية التونسية ومجلس أوروبا بخصوص مكتب مجلس أوروبا ونظامه القانوني.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
17	بتاريخ 2013/03/04	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على قرار مجلس الشراكة التركي صادر بتاريخ 23 جانفي 2012 ومتعلق بتعديل الجدولين ا و ب من البروتوكول II لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة التبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

18	بتاريخ 2013/03/04	**مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 21 لسنة 1991 المؤرخ فى 13 مارس 1991، المتعلق بممارسة مهنتى الطب وطب الأسنان وتنظيمهما.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الصحة.**	اللجان المتعهدة: *-لجنة الشؤون الاجتماعية -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام فى الجوانب الداخلة فى إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الصحة

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
●-●
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03/4126

26 فيفري 2013

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الرتبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية
02	-مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على مذكرة اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية ومجلس أوروبا حول فتح مكتب لمجلس أوروبا بالبلاد التونسية		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من مذكرة الاتفاق		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في

عن الوزير
رئيس ديوان الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

2013 / 16
الواردات عدد
27 فيفري 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 26 فيفري 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على مذكرة اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية ومجلس أوروبا حول فتح مكتب لمجلس أوروبا بالبلاد التونسية.**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

2013 / 16

الواردات عـــــــدد
27 فيفري 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

20 13 / 16
الواردات عـــــــــدد
27 فيفري 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

20 13 / 16

يتعلق بالمصادقة على مذكرة اتفاق بين الجمهورية التونسية و مجلس أوروبا بخصوص مكتب مجلس أوروبا بتونس و نظامه القانوني.

فصل وحيد

تمت المصادقة على مذكرة اتفاق بخصوص مكتب مجلس أوروبا بتونس و نظامه القانوني، الملحقة بهذا القانون الأساسي و المبرمة بتونس في 8 جانفي 2013 بين الجمهورية التونسية و مجلس أوروبا.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الإدارة العامة لأوروبا
إدارة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي
ن.م.ب

2013 / 16
الواردات عـــــــــدد
27 فيفري 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

التاريـــخ :10 جانفي 2013
الرقـــم :

2013 / 16

وثيقة شرح أسباب
حول المصادقة على مذكرة تفاهم
مكتب مجلس أوروبا في تونس

تم التوقيع يوم 08 جانفي 2013 على مذكرة تفاهم حول فتح مكتب لمنظمة مجلس أوروبا في تونس من قبل السيد رفيق عبد السلام، وزير الشؤون الخارجية، والسيدة قابريالا باتاييني دراقوني، الأمينة العامة المساعدة لمنظمة مجلس أوروبا وذلك خلال الزيارة الرسمية التي أدتها إلى تونس يومي 08 و09 جانفي 2013.

ويُعتبر مجلس أوروبا من أعرق المنظمات الأوروبية التي تنشط في مجالات حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية وقد ساهم بفضل خبرته التي طورها منذ إنشائه سنة 1949 في مساندة العديد من مسارات الإنتقال الديمقراطي في العالم.

وتتضمن مذكرة التفاهم المذكورة الامتيازات والحصانات الضرورية التي يتمتع بها مكتب مجلس أوروبا وذلك على غرار التمثيليات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في تونس بمقتضى اتفاقية فيانا للعلاقات الدبلوماسية. كما تنصّ على آليات حل النزاعات إضافة إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وإنهاء العمل بها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكتب هو الأول من نوعه الذي تُنشئه منظمة مجلس أوروبا في تونس وذلك بهدف التطبيق الأمثل لأنشطة هذه المنظمة الأوروبية وبرنامج التعاون الإطاري الذي تمت المصادقة عليه في أفريل 2012 وهو يمتد على ثلاث سنوات(2012 – 2014) ويتمحور حول ثلاث ميادين أساسية ألا وهي حماية حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون وتركيز الديمقراطية.

وحري بنا التأكيد في هذا الصدد أن دخول مذكرة التفاهم حيز التنفيذ يمثل شرطا أساسيا لتفعيل برنامج التعاون الإطاري المذكور آنفا والذي بلغت الإعتمادات المرصودة له حوالي 2.4 مليون يورو لتمويل أنشطة ومشاريع متنوعة في مجالات الانتقال الديمقراطي هذا فضلا عن عديد الفوائد والمزايا المرتقبة من تعزيز آفاق التعاون مع مجلس أوروبا بصفة عامة.

ولقد شددت الأمينة العامة المساعدة لمجلس أوروبا خلال المقابلات التي أجرتها مع السادة الوزراء والسيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي بمناسبة زيارتها، على ضرورة السعي لاستكمال إجراءات المصادقة على مذكرة التفاهم بهدف دخولها حيز التنفيذ في أقرب الآجال للمضي إثر ذلك، في تفعيل البرنامج المذكور وتمكين مجلس أوروبا من المساهمة في مزيد تدعيم مسارات الإصلاح في عدة مجالات حيوية.